المؤسسة: كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بطنجة

الماستر: السياسة الجنائية و رصد وتحليل الظاهرة الاجرامية

المنسق البيداغوجي للمسلك: هشام بوحوص

1. أهداف التكوين:

إحداث ماستر السياسة الجنائية و رصد وتحليل الظاهرة الإجرامية يأتي في إطار استراتيجية وطنية تربط بين وزترة التعليم العالي و البحث العلمي و الابتكار و وزارة العدل من أجل خلق جسر من التعاون و تبادل الخبرات بين الجانب الأكاديمي والجانب العملي والذي سيساهم لا محالة في تطوير مهارات خريجي الجامعة والاستجابة لمتطلبات سوق الشغل وتغذية المرصد الوطني للإجرام بالدراسات الاكاديمية اللازمة تجسيدا للإرادة الملكية السامية بإحداث آلية لرصد ظاهرة الاجرام كما جاء في خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله بمناسبة الذكرى ال 56 لثورة الملك والشعب في 20 غشت 2009: ....تحديث المنظومة القانونية: ولاسيما ما يتعلق منها بمجال الأعمال والاستثمار، وضمان شروط المحاكمة العادلة، وهو ما يتطلب نهج سياسة جنائية جديدة، تقوم على على مراجعة وملاءمة القانون والمسطرة الجنائية، ومواكبتهما للتطورات، بإحداث مرصد وطني للإجرام، وذلك في تناسق مع مواصلة تأهيل المؤسسات الإصلاحية والسجنية. وبموازاة ذلك، يتعين تطوير الطرف القضائية البديلة، كالوساطة والتحكيم والصلح، والأخذ بالعقوبات البديلة وإعادة النظر في قضاء القرب."

انتهى النطق الملكي السامي

مقتطف من خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله بمناسبة بمناسبة الذكرى ال 56 لثورة الملك والشعب في 20 غشت 2009

وتنزيلا لتوصيات الميثاق الوطني حول إصلاح منظومة العدالة ، وما استتبعها من نهج إصلاحي للمنظومة الجنائية بهدف تطوير أداء العدالة الجنائية و تعزيز آلياتها بتبني مشروع إحداث مرصد وطني للإجرام داخل هياكل مديرية الشؤون الجنائية والعفو و رصد الجريمة بوزارة العدل غرضه رصد وتتبع تطور مؤشرات الجريمة على الصعيد الوطني وتشخيص واقع الظاهرة ودراسة مسبباتها وآثارها و اقتراح السبل الكفيلة للوقاية منها.

نصت مخرجات الميثاق الوطني لإصلاح منظومة العدالة خاصة التوصية 92 على: " إحداث المرصد الوطني للإجرام كآلية هامة لتطوير وتحديث آليات العدالة الجنائية"

و يعد ماستر السياسة الجنائية و رصد و تحليل الظاهرة الإجرامية محطة مهمة في مسار تحديث آليات العدالة الجنائية الوطنية لتواكب التطور الحاصل على المستوى الدولي في هذا الإطار، كما أن أهميته تكمن في توفير لوحة قيادة للمعطيات الجنائية مما سيسمح بتتبع الجريمة على المستوى المحلي والوطني وتقديم أجوبة للظواهر الإجرامية، و خلق جسر من التواصل وتبادل الخبرات بين الجانب الأكاديمي والجانب العملي والذي سيساهم لا محالة في تطوير مهارات خريجي الجامعة والاستجابة لمتطلبات سوق الشغل وتغذية المرصد الوطني للإجرام بالدراسات الاكاديمية اللازمة.

و تماشيا مع مرتكزات تحديث السياسة الجنائية وما تمثله كمتغير تحليلي في مسايرة التطور المتسارع للظاهرة الإجرامية، وأهليتها لمجابهة المد الإجرامي الذي ما فتئ يعرف خطا تصاعديا فاق في معدلاته كل التوقعات النظرية كما وكيفا في ظل ما يستلزمه من توفير أجوبة مناسبة للحد منه سواء من ناحية التجريم والعقاب أو تطوير وسائل مكافحته، وتجاوبا مع التحولات والمتغيرات العميقة التي تؤسس لسياسة جنائية متينة وناجعة في التصدي للإجرام، ومحاولات رسم نموذج وطني لها يحاكي السياسات الجنائية المقارنة الناجعة.

في هذا السياق يأتي السعي لإحداث مسلك " ماستر السياسية الجنائية ورصد وتحليل الظاهرة الاجرامية " كمحاولة لتحقيق الفهم العلمي لدور السياسة الجنائية من مكافحة الظاهرة الإجرامية ودراسة وتحليل مؤشرات تطورها، من خلال تنمية المهارات الفكرية والنقدية في السياسة الجنائية ومواكبة التطورات الحديثة في هذا المجال لدى الطلبة الحاصلين على الإجازة المتخرجين من المسالك المعتمدة بالكلية في القانون أو من مؤسسات جامعية أخرى، من خلال مقاربة متكاملة تشمل المعرفة النظرية العلمية الأكاديمية بالاستعانة بنخبة من الأساتذة الجامعيين المتخصصين في هذا المجال، والتجربة العملية من خلال انفتاح هذا الماستر على مختلف أجهزة صناعة و تنزيل هاته السياسية وكذا التعاون والتنسيق مع فرق ومجموعات و مختبرات البحث ومع الكليات والجامعات المغربية والأجنبية، وكل المؤسسات العمومية والخصوصية لتحقيق أهداف هذا التكوين، تحسينا لنوعية التعليم العالي والبحث العلمي للطالب بما يجعل من الجامعة مركزا للإشعاع في أفق ما سيوفره التكوين بهذا المسلك من كفاءات علمية عالية تواكب بتحصيلها الأكاديمي التطورات الحاصلة في المجال الجنائي درسا و تحليلا ومتابعة من خلال إنجاز الدراسات والأبحاث العلمية الجادة في المواضيع ذات الصلة بالتخصص، فضلا عن صقل قدرات الطلبة ومؤهلاتهم و إعدادهم ككوادر مؤهلة لتلبية احتياجات سوق الشغل في جميع المؤسسات ذات الصلة بالدراسة القانونية المتخصصة التي يوفرها الماستر لطلبته و خريجيه.

2. المهارات المراد تحصيلها:

- صقل و تنمية قدرات الطلبة و تدريبهم على التفكير التحليلي و التأصيلي
- تنمية مهارات البحث العلمي الكمي و الكيفي
- التمكن من تقنيات و مناهج البحث في تحليل و تشخيص المواضيع دات الصلة بالسياسة الجنائية رصد و تحليل الظاهرة الاجرامية
- تنمية قدرات الطلبة العلمية و البحثية وحتهم على تحصيل المعرفة من خلال استخدام الوسائل التقنية الحديثة و اكتساب اللغات الأجنبية لرفع المستوى التعليمي لديهم
- تجسير الهوة بين الجانبين النظري والعناية لتدريب الطلبة على الواقع العملي مع الدراسة النظرية لموضوعات منهج التكوين توفيرا لمناخ متميز للتعليم و التعلم و البحث العلمي

3. منافذ التكوين:

نظرا للصرامة و الفعالية و المهنية والتكوين الجاد و المفيد الذي سيوفره هذا الماستر ، فإننا نسعى للحصول على خريجين ذوي كفاءات عالية في المجالات المرتبطة بطبيعة التكوين على نحو يستجيب لحاجيات سوق العمل .

كما يفتح هذا الماستر أفاق أمام الطلبة الباحثين لمواصلة مسار البحث و التكوين الأكاديمي بسلك الدكتوراه في التخصص المذكور.

هذا و سيمكن تكوين الطلبة بهذا المسلك من إعدادهم لبحوث علمية و دراسات ميدانية في مجالات التخصص حتى يتسنى الاستفادة منها علميا و عمليا.

المؤسسة: كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بطنجة

الماستر: السياسة الجنائية و رصد وتحليل الظاهرة الاجرامية

المنسق البيداغوجي للمسلك: هشام بوحوص

4. : شروط الولوج والمعارف اللازمة

- **الشواهد المطلوبة:**
  - ✓ شهادة الإجازة في الدراسات الأساسية.
  - ✓ شهادة الإجازة.

- **المعارف البيداغوجية المحددة:**

يستوجب ولوج مسلك السياسة الجنائية رصد وتحليل الظاهرة الاجرامية اكتساب الطلبة المعارف الأساسية في المواضيع ذات الصلة أهمها:

-القانون الجنائي العام و الخاص.
-قانون المسطرة الجنائية.
-علم الإجرام.

فضلا عن وجوب تمكنهم من القدرات المعرفية الأولية في اللغات الأجنبية.

إجراءات الانتقاء:

- **دراسة الملف:**

انتقاء المرشحين بناء على:

- ✓ الميزات
- ✓ النقط المتحصل عليها
- ✓ عدد السنوات
- ✓ المعدل العام

- **اختباركتابي**
- **مقابلة**

5. تنظيم وحدات المسلك:

الفصل 1	و1: السياسة الجنائية و النموذج التنموي و2: علم الإجرام و البحث الإحصائي و3: المرصد الوطني للإجرام وتقنيات تحليل الظاهرة الإجرامية و4: سوسيولوجية الجريمة وسيكولوجية المجرم و5: تكلفة الجريمة والتخطيط الجنائي و6: مهارات القوة و7: اللغات الأجنبية
الفصل 2	و1: المسطرة الجنائية وضمانات حقوق الانسان و2: القانون الجنائي المعمق المغربي والمقارن و3: قانون السجون و بدائل العقاب و4: تقنيات صياغة التشريعات الجنائية و5: علم الضحية والعدالة التصالحية و6: مهارات القوة و7: اللغات الأجنبية
الفصل 3	و1: الإجرام المنظم وآليات التعاون الدولي و2: العدالة الجنائية التنبؤية و التكنولوجيا الحديثة و3: جرائم المال والأعمال و4: الأنماط الحديثة للجريمة و5: الخدمة الاجتماعية والرعاية اللاحقة في المنظومة الجنائية و6: مهارات القوة و7: اللغات الأجنبية
الفصل 4	مهارات القوة رسالة البحث تعادل 6 وحدات